

صرف مستحقات أكثر من 35 الف مستفيد من الضمان الاجتماعي بشبوة

من قبل أمناء الصناديق وفروع الصندوق بالمديريات إضافة إلى صرف مستحقات ثلاث مديريات وهي: عتق، ونصاب، وميفة عبر البريد، فيما يصرف عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي لمديرية بيحان.

وأضاف أن فرع الصندوق يقوم بعملية الصرف بمساعدة المجالس المحلية وبالتعاون مع الجهات والشخصيات الاجتماعية للتأكد من تسليم المستحقات يدا بيد.

شبوّة - عادل القباص

> دشّن فرع صندوق الرعاية الاجتماعية في محافظة شبوة السبت الماضي عملية صرف مستحقات الفصل الرابع للعام ٢٠١٠م لـ ٣٥٤٣٢٠ حالة بمبلغ فصلي (٢٧٠,٨٩٨,٤٠٠) ريال، وأوضح المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة الأخ ناصر علي عليوه أن عملية الصرف تتم عبر النزول الميداني



الميثاق



الأتنين : 17 / 1 / 2011م
الموافق : 12 / صفر / 1432هـ
العدد: (1538)



منظمات: التعديلات الدستورية والانتخابات ليست صفقة او موضوع للمزايدة

جدد قادة منظمات المجتمع المدني تأكيدهم الوقوف مع الاستحقاق الدستوري المتمثل بإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها وكذا مشروع التعديل الدستوري المعروف أمام مجلس النواب.

وأشار قادة المجتمع المدني في تصريح لـ «الميثاق» أنهم يعملون من أجل إنجاز هذا الاستحقاق الدستوري، وقد قاموا بتشكيل لجان في إطار منظماتهم لحشد الدعم والتأييد في أوساط المجتمع المدني والتوعية بأهمية هذا الاستحقاق، متعهدين بمواجهة أراجيف المشترك ومحاولاته تضليل بسطاء الناس.. فألى الحصيلة:

استطلاع: عبدالكريم المدي

على التعديلات الدستورية، لأن هذا يصب في صميم المصلحة الوطنية العليا، كما أن له علاقة بالتنمية والاستقرار وسمة اليمن خارجياً وما يترتب على ذلك من استثمارات وثقة بالبلد. مشيراً إلى أن إنجاز هذه الاستحقاقات يعني تفويت الفرصة على الذين يريدون جر البلد إلى أتون الصراعات وتثبيط المسيرة الديمقراطية التي نفتخر بها بين شعوب المنطقة.

الحاج: نحن مع الانتخابات والاستفتاء



الجدري: سنفوت الفرصة على من يتسول سياسياً

الهيصمي: المشترك يمارس الدكتاتورية مع الشعب

المرزوقي: نتطلع الى برلمان فاعل وقوي في ابريل القادم

وكذلك التعديلات الدستورية، فنحن معها ومع كل خطوة ومصصلحة وطنية ونقطع جازمين بأن كل المنظمات المدنية والأندية والمؤسسات الثقافية والنقابية مع هذا الاستحقاق ومع مصالح الوطن.

المصلحة الوطنية

- وتحدث الأخ محمد سالم الحاج - رئيس منتدى أبين قائلًا: المنتدى مع إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري لأنها ليست صفقة ولا عملية بيع وشراء خاضعة للمساومة.. الانتخابات حق للشعب اليمني وليس من حق أي حزب سياسي أن يعمل على تعطيلها أياً كان ومهما كان حجم الابتزاز والظروف التي تتخيل له بأنه سيستفيد منها.

ودعا كل المنظمات المدنية والقوى الوطنية المتحررة من العقد والأمراض إلى المشاركة في الانتخابات بفاعلية وكذا الاستفتاء

أي مشروع وطني حقيقي يفيد البلد والوحدة الوطنية والتنمية.

وقال: أعتقد انه لا توجد أي قوى سياسية في العالم سواء أكانت في السلطة أو المعارضة تعمل على تعطيل الاستحقاقات الدستورية المتمثلة بالانتخابات وتؤلب الشارع ضد حقوقه ومكتسباته فأحزاب كهذه لا تستحق أن يلتفت إليها ولا تستحق أن يطلق عليها أحزاب ولا تستحق ذرة احترام.

مؤكداً بأن أحزاب المشترك تحير المتابع في الداخل والخارج، نجدها تدعو للتغيير ولا تعمل وفق قنوات التغيير.. نتحدث عن الديمقراطية وتتمسك بالعدالة والحرية وتمارس الظلم والمصادرة.

وأضاف: نحن في منتدى الهيصمي قد حسمنا أمرنا فيما يخص إجراء الانتخابات في موعدها المحدد،

ونعتبرها خطوة متقدمة ومكسباً كبيراً على الصعيد التنموي والديمقراطي والسياسي.

مؤكداً بأن من يزايد على الشعب قد أصبح مكشوفاً في النية والاتجاه وليس له من قضية وطنية سوى الارتداد عن الديمقراطية والمكتسبات الوطنية.

وجدد دعوته لكافة قواعد الاتحاد في اتخاذ الحذر والحيطه من أصحاب الدعوات المريضة والتصدي لها بالمنطق والحجج الصحيحة وعدم الإنجرار وراء من يسعى لإفئال هذا العرس الديمقراطي.

لا تستحق الاحترام

- من جانبه اعتبر الأخ محمد باهيصمي رئيس منتدى الهيصمي بمحافظة عدن موقف المشترك من الاستحقاق الديمقراطي ومشروع التعديلات الدستورية بأنها إضافة جديدة للنقاط المظلمة في رصيد تلك الأحزاب التي لم تقدم إلى اليوم

- بداية تحدث الأخ محمد الجدري رئيس الاتحاد العام لعمال اليمن قائلاً: لقد تابع الاتحاد العام للعمال خطوات إقرار تعديلات قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة باعتزاز وتقدير كبيرين، ونحن في الحقيقة نندعم ونبارك هذه الخطوات وننسق مع فروعنا وبقية المنظمات المدنية لإيجاد آلية دعم الانتخابات ومساعدة المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستوري من أجل تعزيز هذا النهج واستشراف المستقبل المشرق.

وأضاف: لقد دعا ويدعو الاتحاد العام كافة أعضائه للمشاركة في الانتخابات ودعمها كما قمنا بإنشاء هيئة للعمل في هذا الجانب وتفويت الفرصة على من يتسول ويترأى سياسياً من أجل تعطيل الانتخابات الذي يعتبر حقاً للشعب غير قابل للتسول والابتزاز السياسي.

مؤكداً بأن من يزايد على الشعب قد أصبح مكشوفاً في النية والاتجاه وليس له من قضية وطنية سوى الارتداد عن الديمقراطية والمكتسبات الوطنية.

وجدد دعوته لكافة قواعد الاتحاد في اتخاذ الحذر والحيطه من أصحاب الدعوات المريضة والتصدي لها بالمنطق والحجج الصحيحة وعدم الإنجرار وراء من يسعى لإفئال هذا العرس الديمقراطي.

تضليل الناس

- وفيما يخص مشروع التعديلات الدستورية قال رئيس اتحاد عمال اليمن: الاتحاد يؤيد بشكل مطلق مشروع التعديلات الدستورية



المناخ الديمقراطي.. وحالة الطقس للأحزاب

نجيب شجاع الدين

وفقاً للمعطيات المناخ الديمقراطي في بلادنا وبحسب وقوف الأحزاب على خطوط طول وعرض الساحة السياسية فإنها تقع حالياً على خط متساو أمام متطلبات الاستحقاقات الدستورية القادمة المتمثلة بانتخابات البرلمان والاستفتاء على التعديلات الدستورية عند نقطة ٢٧ ابريل ٢٠١١م.

إزاء تأثير تلك الدرجات الديمقراطية تبدو حالة الطقس لهذه التنظيمات هذه الأيام.. كالتالي: مازالت تسير وفق أجواء صافية وصادقة مع جميع أبناء الوطن كعادتها بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام ولم تتغير قراراته في المضي نحو إجراء الانتخابات التلقائية في موعدها القانوني.. يصاحب ذلك الالتزام التام بتحمل مسؤولية حماية المصلحة الوطنية العليا مع تمسك جماهير الشعب بحقها الديمقراطي المكفول دستوريا ومطالبة جميع الأحزاب والأفراد بالمشاركة الفاعلة وان يكونوا عند مستوى الحدث الوطني المرتقب.

أما حالة المشترك فهو مضطرب ليلاً ونهاراً وتحاول بعض العقول المتباعدة تشكيل الغيوم والأعاصير دون جدوى وتدعي أن حالة الرياح والهبة الشعبية القادمة من الشوارع ستوقف إرادة الشعب وستعطل الدستور والقانون.

إضافة إلى تريضات متكررة لعناصرها الخارجة على النظام والقانون لارتكاب الجرائم.

وبالمقابل حذرت الأجهزة الأمنية كل من تسول له نفسه المساس بالاستقرار والسكينة العامة وسيلاقى عقابه الرادع.

تفيد الأحداث السابقة أن مقاطعة بعض الأحزاب في المشترك للانتخابات لا يعني عدم إجرائها ولن تفرز أصوات المواطنين واختيارهم عبر صناديق الاقتراع أي مصعب وأزمات إلا في كيان الأحزاب التي قررت الانسحاب والاستقالة من واقع الحياة السياسية.

راقب الجميع كيف انقضى عام التأجيل والاتفاق والحوار، حيث قدم المؤتمر الشعبي العام خلالها العديد من التنازلات وكلما قال: «صفت» ردت أحزاب المشترك: «غيمت».

وفي الأخير ترسخت قناعة أن ضرورة تهئية الأجزاء التي يتحدث عنها المشترك لا وجود لها في كافة مناخات العالم وبت وأضاً أن المشترك لا يبحث للشعب عن موجات كوارث تسونامي وإيصال البلاد إلى دخول حلقة النار وهذا ما لا يسمح به كل مواطن يعني شريف.

لذلك من أجل اليمن أولاً وأخيراً.. أقرت الكتلة البرلمانية للمؤتمر مشروع تعديل قانون الانتخابات وصدر قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء.

إذا إرادة الشعب هي التي تنتصر على الدوام ولم يعد بإمكان أحزاب المشترك التهرب من الانتخابات وموعود ١٧ ابريل القادم.. ولم يعد أمامها سوى خيارين إما أن تخوض التنافس الديمقراطي بشفافيّة ونزاهة أو أن تدفن رأسها بالرمال وتمارس حقها الديمقراطي في المقاطعة وكان الأمر لا يعنيها ولن يعاتبها أحد إن سعت لتبرير أخطائها المكشوفة وتعويض الشعور بالخسارة الأليمة عن طريق الخروج بعد انتهاء أعراس ٢٧ ابريل لتقول: إنها انتخابات مزورة يجب أن تعاد من جديد.. وهذا أكبر ظلم والله.

شكاوى شكاوى شكاوى شكاوى

حارة وادي الطلح تناشدا من محلي الامانة

وقد أبلغنا المجلس المحلي بذلك ولم نجد منهم سوى التقاعس ولا ندري ما هي الأسباب التي دفعتم للتصل عن مهمتهم التي منحت لهم الثقة بغية خدمة المواطن.. وعليه نحن أهالي حارة وادي الطلح نستجد بكم لإنقاذنا من هؤلاء المتنفذين الذين لا يضعون اعتباراً للمصلحة العامة.. فنرجو منكم التوجيه إلى الجهات المختصة بالنزول الميداني وضبطهم حتى لا نتفاهم الأمور وتخرج عن نطاق السيطرة وتنفاد ما لا يحمد عقباه.

نحيطكم علماً بأننا في حارة وادي الطلح - مديرية معين قد قمنا ببناء منازلنا وفق المخططات المنزلية من الجهات المختصة في الأشغال والتي رسمت الطرقات والمنافذ ومرات المجاري، لكن بعض المتنفذين قد قاموا بالبناء في الطريق المعتمد في المخطط بحجة أن لديهم ما يثبت ملكيتها.. وقطعوا بتصرفهم المهديني الطريق علينا وشكلوا عائقاً أمام تنفيذ شبكة المجاري النافذة في نفس الشارع نتيجة بنائهم عليه..

استغاثة أمام محافظ حجة

وصلتنا شكوى من الأخ علي ناصر جعلان وموكليه تطالب الأستاذ فريد مجور محافظ حجة برفع الظلم والتعسف الذي يتعرضون له من قبل إدارة مديرية الشاهل وبالأخص إدارة البحث، حيث يوجد تعاون من قبلهم حسب الشكوى لظلم وتغريم واستبداد المواطنين بالتعاون مع مسئول فرع الإصلاح في المديرية. فقد قام رئيس فرع الإصلاح هو وموكله برفع دعوى كيدية جنائية ضد أولادنا الذين لم يبلغوا سن الخامسة عشرة وذلك من أجل قضية أرض صدر فيها حكم لصالحنا بتاريخ ٨ / ١٨ / ٢٠٠٠م. وقد تقدمنا في نفس اليوم بطلب أسماء المدعين للتحقيق معهم ولا ندري لماذا لا يستجاب لنا حتى الآن رغم علمنا أنهم أحضروا شخصين منهم إلى مقر الإصلاح واستضافوا مسؤولي البحث إلى المقر للتحقيق معهم. وعليه نناشدكم أيها الأخ المحافظ بالتدخل والتوجيه بحسم القضية وفقاً للقانون حيث وأولادنا في السجن منذ عدة أيام، فيما إدارة المديرية تتواطأ مع الغرما وتدافع عنهم.

معارضته بما يدعي رغم ثبوت الحيازة لي في الموضوع ورغم تعارض بصيرة شرائه مع الواقع وعدم وجود أي أضرار حكمتها بثبوت استحقاق الغريم في الزعم في ذلك الموضوع كون بصيرته تحكي شرائه في موضع الحداد رغم أني قد أثبت أن الموضوع هو غول العفيف بكل الدلائل المعتبرة شرعاً وقانوناً إلا أن المحكمة الابتدائية لم تأخذ بتلك الاعتبارات وغيرها من تقرير العدول وبنصائر المجاورين بملكي وغيرها والتي لا يسمح المقام هنا لذكرها، وأصدرت حكمتها بثبوت استحقاق الغريم في موضع النزاع وعند عرض النزاع على محكمة الاستئناف ظلت قرابة خمس سنوات دون النظر فيها.. واتفاجأ بعد ذلك أنها أصدرت حكمتها بتأييد الحكم الابتدائي مما اضطرني للظلم فيه أمام المحكمة العليا.

إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى

تقدم المواطن يحيى صالح القارني بشكوى عبر الصحيفة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا.. ذكر فيها الظلم الذي وقع عليه من قبل محكمة جنوب غرب الامانة ومحكمة الاستئناف في قضيته مع غريمه (م.س الشيباني)..

ويقول القارني: «اشترت قطعة أرض مساحتها اثنتا عشرة لبنة ونصف بموضع غول العفيف فج عطان بأمانة العاصمة من البائعين علي علي صالح الخلقي والشيخ عثمان عبدالله السليماني وذلك في عام ٢٠٠١م وبنيت في المساحة بعد تسويرها وسكنت فيها ثم قام غريمي المذكور ومن إليه بمعارضتي مدعياً الملك ثم رفع دعوى أمام محكمة جنوب غرب الامانة بعدم



تدريب (24) كادراً على التمديدات الكهربائية بلحج

لحج - «الميثاق» - وحيد الشاطري

اختتمت بمعهد «هوارى بومدين» للتعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة لحج، الدورة التدريبية الخاصة بالتمديدات الكهربائية المنزلية التي نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (سميس) التي استمرت أربعين يوماً بمشاركة أربعة وعشرين مشاركاً ومشاركة من مختلف مديريات المحافظة.

وفي الحفل الذي أقيم بالمناسبة أشار الأخ عصام عبده علي - مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بلحج - «الميثاق» إلى أهمية الدورة التي اكتسبت المشاركين المهارات اللازمة وكيفية التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة تلبية لاحتياجات سوق العمل وما تحتاجه محافظة لحج باعتبارها تحتضن أكبر المصانع على مستوى الجمهورية.

من جانبه أكد الأخ إياد محمد الأنجمي - ممثل وكالة التنمية استعداد الوكالة بتبني العديد من الدورات التي تسهم في بناء ورفع القدرات لإيجاد بنية أساسية للقدرات البشرية المسلحة بالعلم والمعرفة والبناء والتنمية. فيما أشار الأخ أحمد الرويسي - مدير عام معهد بومدين - إلى أن هذه الدورة تأتي في إطار الخطط التي يتبناها المعهد في تطوير مخرجاته وتأسيس المشاريع الصغيرة التي تعود بالنفع للعاملين عليها.